

حرف الفاء

(حرف الفاء)

الفرعُ أخطَ رتبةً من الأصل

ومِنْ ثَمَّ لَمْ يُجْزِ إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير

[٢٦١] اعتماد / .

قال في (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل في العمل ،
والقاعدة : حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد
الأمر الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) إنه نُصِبَ بعلَيْكُمْ على الإغراء ، كأنه قال : عَلَيْكُمْ كِتَابَ
اللَّهِ ، فَقَدَّمَ المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

* ٢١٨ = يا أيها المائحُ دَلَّوِي دُونَكَ ^(٢) *

(١) النساء / ٢٤ .

(٢) رجز ، وبعده :

* إني رأيت الناس يحمدونك *

والراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

أي دونك ذَلَوِي، قال : وما قاله ضعيف ، لأن هذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحة عن درجات الأصول ، فإعمالها فيما تقدّم عليها تسوية بين الأصل والفرع . ذلك لا يجوز .

وقال أيضاً : إذا قلت : عندي راقودٌ خلأً ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول ، وتزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنه إذا نَوْنُ نصب، فَعَمِلَ النصب ، وانحطّ عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتّى إذا أجرى على غير من هوله وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما : لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمل الضمير ، وقد انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هوله ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل

= من شواهد : ابن يعيش ١١٧/١ ، والمغنى ٦٧٤/٢ ، ٦٨٢ ، والخزانة ١٥/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٧/ ، وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢٠٠/٢ ، والأشمونى ٢٠٦/٣ ، واللسان : « ميج » . والجمع والدرر رقم ١٥٠٨ .

فيجب أن يبرز الضمير، ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها، ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل ، فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنث [٢٦٢] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النصب فيه ؛ لكلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل ، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رُتب الأصول ، ولأنه يشارك المذكر في التصحيح ، فشاركه في الإعراب ، والمذكر معربٌ بحرفين ، فأعرب هذا بحركتين ، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما اختص الجر بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : لما كان جعل السواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها ، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفاً ، ولا على الفاعل، لا يقولون : والطيايسة جاء البُرد ، ولا جاء والطيايسة

البردُ ، لأن الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) : إنما لم تعمل «ما» عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ، وهي أن يكون الخبر مؤخراً ، وأن يكون منفياً ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإن (إن) تكف (ما) عن العمل كما تكف (ما) إن عن العمل ، لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبهة بليس ، وليس مشبهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلا مختصاً ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلاً من الواو ، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله في التاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلاً من الباء فهي في الدرجة الثالثة ، فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة ، فكان عملها مختصاً ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن «إن» ومشبهة بها وجب / أن تنحط عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتذكير [٢٦٣] معمولها ، وعدم فصلها .

وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) : انحط اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء، لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوي بالأصل، فَمِمَّا انحطَّ فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربتة هي ، ولو كان في مكان ضاربتة تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إِنَّ ، وَإِنَّ فرع على كان ، والفروع تنقصُ عن الأصول، فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذا كانت فرع فرع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم إذ من عاداتهم التصرّف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أَنْ) الناصبة ، للمضارع فرع أَنْ المشددة ، لأنّ كلاً منهما حرفٌ مَصْدَرِيّ ، ولَمَّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأنّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ .

وقال أيضاً : (أَنْ) أصل نواصب المضارع ، وَلَنْ ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القّواس : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظاً وصورة ، والجَرّ فيها دخل تبعاً للتنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجرّ عليها .

وأجيب بأن الجَرَ دخلها تبعاً لتنوين المقابلة . وقيل : التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [٢٦٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبدى^(١) على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها، والفرع ينقص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدى لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتّجّه . انتهى .

* * *

تنبيه

[واو القسم]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : فإن قيل : الواو أكثر

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدى أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة . انظر البغية ٢٩٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ هذا وفي البغية : « العيدي » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالاً في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟ .

قبل : لا يبعد أن يكثر الفرع ، ويقلّ الأصل بضرب من التأويل ،
 ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من : نعم بالكسر .
 * * *

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط عالي بن عثمان بن جني عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأتِ للمذكر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ، ولم تدخلها في التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ، لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي [٢٦٥] أقمت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب

الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك، فسرقها وضمَّها وغيَّرها مما سرقه من كتب الخيضرِيّ والسَّخاوي في مجموع وادَّعاه لنفسه ولم يُعزَّ إلى كتبي وكتب الخيضرِيّ والسَّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

* * *

الفروع قد تكثر وتطرَّد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جنِّي في (الخصائص) : وقال : من ذلك قول ذي الرِّمة :

* ٢١٩ = * وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ^(١) *

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء^(٢) ، فلما كثر ذلك

(١) تمامه :

* إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، وفي الديوان / ٤٠٨ « جلَّته » مكان : « ألبسته » . وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .
« أَلَمْ تُسَالِ الْيَوْمَ الرُّسُومَ الدَّوَارِسُ »

يُحْزَوِي وَهَلْ تَدْرِي الْفِقَارُ الْبَسَابِسُ

وانظر الشاهد في اللسان : « جمل » ، وأمالي المرتضى ٩٦/٢ والحنادِس : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ٣٠٠/١ .

(٢) النِّقا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أنقاء .

وأطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلاً ، وشبه به الرَّمْل . قال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدّماً والمفعول مؤخراً كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضَرَبَ غلامُهُ زيدٌ .

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمْل) : الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل : أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد ، لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الأفراد ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التصغير ، ولم يجعلوا علامة التكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف ، ولم يجعلوا للتكبير علامة ، لأن التعريف فرع عن التكبير ، فإن كان التكبير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف ، وهي التنوين نحو قولك : سيبويه وسيبويه آخر ، وأشباه ذلك في اللسان كثير .

* * *

الْفَرْق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة .

وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ،
وتنوين التَّنْكِير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات .

ومنها : بناء نحو سبويه على الكسر ، ولم يعرب كعبلبك . قال في
البيسط ، فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي .
ومنها : كَنُوا عن أعلام الأناسي بفلان وفلانة .

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام
فقالوا : الفلان والفلانة فَرَقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللام
لوجهين :

أحدهما : أنها أنقص عن درجة الأناسي في التعريف فخصت
باللام إشعاراً بنقصان^(١) درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقل فكانت أقبل للزيادة لِقْلُتها .

ومنها : قال في (البسيط) : فتحت همزة الوصل في أداة
التعريف لكثرة الاستعمال و فَرَقاً بينها وبين الداخلة على الاسم
والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ، ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها : قال في (البسيط) : التاء الداخلة على العدَد لم تدخل
لتأنيث ما دخلت عليه ، لأنه مذكّر بل دخلت للفرق بين العددين .

(١) في ط : « بنقصان » بالضاد ، تحريف واضح .

ومنها : قال في (البسيط) : لا يؤكّد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرّقاً بينه وبين البدل .

ومنها : قال في (البسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرّقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفَعُول بمعنى مفعول نحو : حَلوبة ، وركوبة بمعنى : مخلوبة ومركوبة ، ومن باب جريح وقتيل فرّقاً بين فاعل بمعنى مفعول ، وبين فاعل بمعنى فاعل كعلیم وسمیع .

ومنها : قال في (البسيط) : حذفت ألف «ذا» في التثنية هرباً من التقاء الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعَرَّب فرّقاً بين تثنية [٢٦٧] المبني وتثنية المُعَرَّب ، / وشدّدت النون في ذان عند بعضهم فرّقاً بينه وبين النون في الأسماء المعربة .

وقال : فاعل بمعنى مفعول يكثر على فعلى كجريح وجرحي ، وأسير وأسرى .. ولا يجمع جمع تصحيح فرّقاً بينه وبين فاعل بمعنى فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التصحيح ، لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة .

قال : ولما لم يُفرّقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجمع . ولما فرّقوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما في الجمع .

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرْقاً بينه وبين المبني للفاعل .

قال ابن السراج في (الأصول) : وقد جُعِلَ بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها ، وما فيه زائد منها فُروقٌ في الأبيّة .

ومنها : قال ابن يعيش : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إياك كان بدلاً . وإذا قالوا : رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المفعول في تأكيد المنصوب . والمجورور اشترك الجميع فيه كما اشتركن في (نا) ، وَجَرَوْا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها : قال أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحّدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التحقيق والتّجويد) : الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها، وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومجرّاهما في الصّفة مجراها من حيث كانت زائدةً وعلامةً لمؤنث، كما أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكر أيضاً ، وإنما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، لأنها بدلٌ من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها : قال الجُزوليّ : قد بيني المبني على حركةٍ للفرق بين

مَعْنَى (١) أداة واحدة .

قال الشّوليين : كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقوف ، فكان حق النّون أن تكون ساكنة ، لأن أصل البناء السّكون [٢٦٨] إِلَّا أَنَا فَرَقْنَا بَيْنَ أَنْ إِذَا كَانَتْ / أَدَاةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَبَيْنَ الَّتِي تُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ فَفَتَحَتْ النُّونَ مِنْ أَدَاةِ الْمُتَكَلِّمِ .

ومنها : قال ابن عصفور في : (شرح الجُمَل) ، وابن النّحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحة ، لكونها مبنية على حرف واحد ، فتحرك بالفتح طلباً للتخفيف ، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولموسى غلام ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها لأنه لا لبس معه ، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجرّ ، ولفظ ضمائر الجرّ وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ . وكان ينبغي على هذا أن تُكسر لامُ المستغاثات في نحو يا لزيدٍ لدخولها على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفرقةً بينها وبين لام المستغاثات من أجله . وكانت أحق بالفتح من لام المستغاثات من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقع موقع المضمر ، ولام الجرّ تفتح مع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : أفعال كالأفضل والفضلى يجمع

(١) في ط : « مَعْنَى » تحريف والتصويب من النسخ المخطوطة والاسلوب .

هو ومؤنثة جمع التصحيح فَرْقاً بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فَرْقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .



خاتمة

في التنوين

قال ابن السراج في (الأصول) : التنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنما خصّها النحويون بهذا اللقب ، وَسَمَّوْها تنويناً ، ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحرّكة التي تكون في الشّنية والجمع .



الفِعْلُ لَا يُشْنَى

قال أبو جعفر بن الزبير في تعليقه على (كتاب سيويه) :
وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيدٌ عمراً ، ويمكن أن يكون ضرب مرةً واحدةً ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذن دليل على القليل [٢٦٩] والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداً نحو: رجلٌ ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدلّ إلّا على واحد . وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنه .

فإن قيل : إن الفعل مثنى في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك ، فبطل أن يكون مثنى في ذلك الفعل .

الفعل أثقل من الاسم

وعَلَّه صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل ، والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة .

قال : وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتق فرع على المشتق منه ، لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقّف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :
أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كلّ فعل لا بدّ
له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت
أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خفّ على
اللسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العَجَميّ إذا تعاطى كلام العرب نُقل
على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان
ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كالمركّب
منهما إذ / لا يستغنى عنهما ، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٢٧٠]
والمفرد أخفّ من المركّب .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الاسم أخفّ من الفعل
لوجهه :

منها : أن الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال ، والشيء إذا كثر
استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر استعمالاً لأمر :
منها : الأوزان وعدد الحروف .

أمّا في الأصول فلأنّ أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ،
وليس في الأفعال خماسية .

وأمّا بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة ، وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزداد على السّنة ، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة .

وأما الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .
فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشدّ من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتاء التانيث ، ونونَي التوكيد والضمائر، فنقل بذلك .

ومنها : أن الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه، فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل .
انتهى .

فائدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبرون بالفعل عن أمور :
أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الثاني : مشارفته نحو : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَسْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾^(١) أي / فشاركفن انقضاء العدة ، ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾^(٢) أي لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو :
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٣) ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾^(٤) ، ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٥) .

الرابع مقاربتة كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تزولُ وزالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصُّخْرِ^(٦)

أي تزول الراسيات .

(١) البقرة / ٢٣٢ .

(٢) النساء / ٩ .

(٣) النحل / ٩٨ .

(٤) المائدة / ٦ .

(٥) آل عمران / ٤٧ .

(٦) من شواهد : المغنى ٧٦٧/٢ .

(الخامس) : القدرة عليه نحو : ﴿ وَغَدَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(١) أي قادرين على الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السبب مقام المُسبَّب وبالعكس .

(١) الأنبياء / ١٠٤ .